

المحتويات

٣	كلمة رئيس مجلس الإدارة
٤	المساهمون
٥	مجلس الإدارة
٧	لجان المجلس
١٠	أمين سر المجلس
١٠	معلومات المساهمة
١٠	حقوق المساهمين
١٠	نظام الرقابة الداخلية
١٠	صفقات الأطراف ذات العلاقة
١١	المدققون الخارجيون
١١	سياسة توزيع الارباح
١١	سياسة المكافآت
١١	الإمتثال
١٢	تطوير عمليات الحوكمة
١٢	الخطوات التي تم إتخاذها لتحقيق الإمتثال بقانون حوكمة الشركات المعتمد من هيئة قطر للأسواق المالية QFMA
١٢	الشركات التابعة



كلمة رئيس مجلس الإدارة

بسم الله الرحمن الرحيم

يطيب لي أن أضع بين أيديكم تقرير الحوكمة الخامس لشركة الميرة للمواد الاستهلاكية (شركة مساهمة قطرية) الذي يغطي السنة المالية المنتهية بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٤، مسلطاً الضوء على التطورات الأخيرة في إطار حوكمة الشركات.

لقد أعدّ التقرير وفقاً لمتطلبات قانون حوكمة الشركات المدرجة في بورصة قطر الذي أصدرته هيئة قطر للأسواق المالية في ٢٧ يناير ٢٠٠٩ وغيره من الأنظمة والقوانين المعمول بها في دولة قطر ونظام سوق المال القطري.

وانطلاقاً من حرصنا على تلبية متطلبات الجهات ذات الاختصاص في دولة قطر، وتطلعنا نحو الرقي المتواصل بالعمل في الشركة ونتائج أداؤها، فإننا حريصون على إصدار تقرير حوكمة الشركة بصفة سنوية لعرضه على مساهمي الشركة في اجتماع الجمعية العامة. والله الموفق.

عبدالله بن خالد القحطاني

رئيس مجلس الإدارة

تقرير حوكمة الشركة

- الموافقة على توصية مجلس الإدارة بتوزيع ٨٠٪ أرباح نقدية للمساهمين (٨ ريال قطري لكل سهم).
- إعفاء أعضاء مجلس الإدارة من أي التزامات للسنة المالية المنتهية بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٣، والموافقة على مكافأتهم.
- تعيين السادة ديلويت اند توش (Deloitte & Touche) كمُدققي حسابات خارجيين للسنة المالية المنتهية بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٤، متضمنةً المراجعة النصف سنوية، وتحديد أتعابهم لتلك السنة.

حضر جميع أعضاء مجلس الإدارة (الذين هم أيضاً أعضاء اللجان الفرعية لمجلس الإدارة)، وممثلين من وزارة الأعمال التجارية، والتدقيق الداخلي، ومدققي الحسابات الخارجيين إجتماع الجمعية العامة السنوي.

معلومات المساهمة

تأسست شركة الميرة للمواد الاستهلاكية كشركة مساهمة قطرية وفقاً لأحكام القانون رقم (٢٤) لسنة ٢٠٠٤ بتحويل الجمعيات التعاونية إلى شركة مساهمة قطرية. تم إصدار القرار رقم ٤٠ لعام ٢٠٠٥ بتاريخ ٢٨ فبراير ٢٠٠٥ من قبل وزارة الإقتصاد والتجارة لتأسيس الشركة وفقاً لأحكام المادة رقم ٦٨ من القانون رقم ٥ لعام ٢٠٠٢ بشأن الشركات التجارية ونظام التأسيس الخاص بها.

رأس مال الشركة هو ٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال قطري، مقسّم إلى ٢٠,٠٠٠,٠٠٠ سهم، بقيمة أسمية ١٠ ريال قطري للسهم الواحد.

تم إدراج شركة الميرة في سوق قطر للأوراق المالية بتاريخ ٢٨ أكتوبر ٢٠٠٩ (مؤشر رمز شركة الميرة هو: MERS). على قائمة الإدراج، مازال تكوين المساهمة في الشركة كما كان في تأسيسها منذ ٢٠٠٥ وهو على النحو التالي:

المساهمون	عدد الأسهم المملوكة	نسبة المساهمة
حكومة دولة قطر	٥,٢٠٠,٠٠٠	٢٦٪
كافة مساهمين القطاع الخاص	١٤,٨٠٠,٠٠٠	٧٤٪

يحدد النظام الأساسي المعدل للشركة بأن حكومة دولة قطر تمتلك ٢٦٪، وأن إجمالي عدد الأسهم التي يمتلكها أحد المساهمين يجب أن لا تتجاوز ٥٪ من إجمالي أسهم الشركة. ستستمر شركة الميرة بالاعتماد على سوق قطر للأوراق المالية للحصول على معلومات صحيحة وحديثة لسجل المساهمة.

صادق مجلس إدارة شركة الميرة بتاريخ ٢١/٥/٢٠١٢، على قرارات هامة بعد موافقة الجهات المختصة والمساهمين في اجتماع الجمعية العامة الغير عادية المنعقد في ٢٠١٢/١٠/٨ ومنها زيادة رأس المال بنسبة ١٠٠٪، عن طريق طرح اسهم جديدة للاكتتاب للمساهمين الحاليين بسعر عشرة ريالاً للسهم الواحد،

تتطوي حوكمة الشركة على نظام داخلي يشمل السياسات، والأفراد والعمليات بهدف تحقيق مصالح المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى، من خلال التوجيه الفعّال ومراقبة الأنشطة الإدارية باستخدام فطنة إدارة الأعمال بالإضافة الى الموضوعية والنزاهة. نحن في شركة الميرة، نؤمن أن حوكمة الشركات هي أسلوب حياة وليست مجرد إلزام قانوني. كما أننا نرى في حوكمة الشركات مصدر إلهام لنا، ووسيلة تُعزز ثقة المستثمرين وأصحاب المصالح.

ومن أجل خدمة شركائنا بشكل أفضل، تلتزم شركة الميرة بتطوير ودعم بنية حوكمة للشركة تعكس أعلى معايير الرقابة والاستقلالية والشفافية. إن الإطار التوجيهي لإنشاء بنية حوكمة الشركة تم توفيره في قانون حوكمة الشركات المدرجة الذي أصدر من هيئة قطر للأسواق المالية ("QFMA CGC") بتاريخ ٢٧ يناير ٢٠٠٩، في حين أن المرجعية العامة هي للقوانين المعمول بها والأنظمة الأخرى لدولة قطر و بورصة قطر.

إن بيان الحوكمة يسلط الضوء على العناصر الرئيسية لنظام الحوكمة وقد صُمم ونُفذ ليحتوي على متطلبات الحوكمة في شركة الميرة للفترة المشمولة في التقرير من ١ يناير ٢٠١٤ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠١٤.

١. المساهمون

إن شركة الميرة تحترم قيمة حقوق مساهمينا وتقديرها، وقد أرسيت آليات إدارة حقوق المساهمين في النظام الأساسي للشركة لضمان احترامها بطريقة عادلة ومنصفة. فالحقوق المنصوص عليها للمساهمين في النظام الأساسي للشركة تشمل على وجه التحديد أموراً منها، الأولوية في اكتتاب أسهم شركة الميرة، الوصول إلى سجلات الملكية، حضور الجمعية العامة السنوية والغير عادية، ممارسة حقوق التصويت وتقويض حقوق التصويت إلى الوكلاء، قرار وتوزيع الأرباح وفقاً للجمعية العامة العادية، طلب عقد اجتماع الجمعية العامة، وضع ومناقشة جدول أعمال الاجتماع، وحق الحصول على الردود على الأسئلة المطروحة، وطريقة التصويت على انتخابات المجلس، والمشاركة في القرارات الرئيسية من خلال الجمعية العامة العادية وما إلى ذلك.

عقدت الجمعية العامة اجتماعها السنوي بتاريخ ٢٦ مارس ٢٠١٤، تم خلالها اعتماد القرارات التالية:

- سماع والموافقة على تقرير مجلس الإدارة عن نشاطات الشركة، والنتائج المالية المحققة في العام ٢٠١٣، وخطة الشركة المستقبلية.
- الموافقة على تقرير مدققي الحسابات الخارجيين للسنة المالية المنتهية بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٣.
- الموافقة على الميزانية العمومية وحسابات الأرباح والخسائر للسنة المالية المنتهية بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٣.
- مصادقة الجمعية على تقرير الحوكمة الرابع عن العام ٢٠١٣.

مضافاً إليها خمسة وثمانون ريالاً علاوة إصدار لكل سهم، وتغير هيكل رأس المال الشركة وفقاً لذلك، وقامت الشركة بتحديث وثائق تأسيسها بما يتوافق مع هذا التغيير.

- صودق على قرار تعديل فقرة من المادة رقم (١٤) من النظام الأساسي لتقرأ « ولا يجوز أن يزيد مجموع ما يمتلكه المساهم الواحد على ٥٪ من إجمالي أسهم الشركة باستثناء حكومة دولة قطر.
- صودق على قرار تعديل المادة رقم (٢٨) من النظام الأساسي لتقرأ « ينتخب أعضاء مجلس الإدارة لمدة ثلاث سنوات ويجوز إعادة انتخاب العضو أكثر من مرة ويستثنى ممثلو حكومة دولة قطر من الانتخابات. غير أن مجلس الإدارة الأول يبقى قائماً بعمله لمدة خمس سنوات».

٢. مجلس الإدارة

يتحمل مجلس الإدارة مسؤولية الإشراف على الإدارة، وأن يكون على علم، وأن يتحقق ويتصرف كما ينبغي لتعزيز أهداف شركة الميرة الإستراتيجية والتجارية. قام مجلس الإدارة بمراجعة الهيكل التنظيمي للشركة في إطار النشاط التشغيلي الحالي والهيكل التشغيلي القصير وطويل الأجل، مع الأخذ بعين الاعتبار خطط التوسع والتنمية في الأسواق المحلية والخارجية. إن الهيكل التنظيمي أدناه تم إعداده في إجتماعه السابع المنعقد يوم الإثنين بتاريخ ٢١ نوفمبر ٢٠١١.

يتولى مجلس الإدارة الإشراف الشامل على شركة الميرة، كما أنه يتولى مسؤولية مشتركة مع رئيس المجلس في إيصال وتنفيذ الخطة التجارية لشركة الميرة، علماً أن مجلس الإدارة كافة الصلاحيات اللازمة لتنظيم وإدارة العمليات التجارية في الميرة.

الهيكل التنظيمي

الرئيس التنفيذي
نائب الرئيس التنفيذي

العمليات المساندة



الوظائف الأساسية لعمليات التجارة



Report to BOD New role Modified role Existing role

٢,١. ميثاق المجلس

٢,٢. تكوين المجلس

إن مجلس إدارة تصريف الأعمال لمدة خمس سنوات قد انتهت مدته سابقاً. ووفقاً للنظام الأساسي الحالي للشركة، يتألف مجلس إدارة شركة الميرة حالياً من ٧ أعضاء، عضوان منهم عينتهم حكومة دولة قطر من بينهما رئيس المجلس. كما انتخب الأعضاء الخمسة المتبقون عن طريق الإقتراع السري والذي شمل المساهمين في الجمعية العامة السنوي الذي عقد في ١١ مارس ٢٠١٣ في الانتخابات التي تمت بإشراف كامل من ممثلي وزارة الأعمال والتجارة، ومدققي الحسابات الخارجيين. وقد أتبِع مبدأ "سهم واحد لصوت واحد" وفقاً للنظام الأساسي للشركة وقانون الشركات التجارية رقم ٥ لعام ٢٠٠٢ وتعديلاته، ولم تشارك حكومة قطر في هذه الإنتخابات.

إعتمدت شركة الميرة "ميثاق المجلس" لمساعدة مجلس إدارتها على ممارسة صلاحياته وأداء واجباته. ويُفصّل الميثاق الغرض من المجلس، تكوينه، إجراءات الإجتماعات، ومسؤوليات المجلس.

وُحدّث ميثاق المجلس مؤخراً لضمان الإمتثال لقانون حوكمة الشركات المعتمد من هيئة قطر للأسواق المالية QFMA، وتم نشر الميثاق على موقع الشركة الإلكتروني ليصبح مرجعاً عاماً لأصحاب المصالح.

٢,٢. قواعد السلوك المهني للمجلس

ويمكن الحصول على تفاصيل إضافية عن أعضاء مجلس الإدارة متضمن في الملحق رقم ١ لهذا التقرير.

يلتزم مجلس إدارة شركة الميرة بأعلى معايير النزاهة والسلوك التجاري، ويرى المجلس بأن العمل وفقاً لأعلى مستوى من الأمانة والنزاهة أمر بالغ الأهمية لحماية مصالح الميرة، ومساهميها، وعملاء شركة الميرة.

وفقاً لذلك، فقد إعتمد المجلس قواعد للسلوك المهني لتعكس التزام الشركة بأعلى معايير السلوك الأخلاقي والأعمال. كما تم نشر قواعد السلوك المهني على الموقع الإلكتروني للشركة.

الأسهم المملوكة	الوضع	التمثيل	تاريخ التعيين الأول	الوظيفة	الاسم
	غير تنفيذي	حكومة دولة قطر	مايو ٢٠٠٧	الرئيس	سعادة السيد عبدالله بن خالد ناصر القحطاني
	غير تنفيذي	حكومة دولة قطر	فبراير ٢٠٠٥	نائب الرئيس	د. سيف سعيد السويدي
٤٨٠٦٩	غير تنفيذي / مستقل	المساهمين	مايو ٢٠٠٧	عضو	السيد أحمد عبدالله الخليفي
٣٥٧٦١	غير تنفيذي / مستقل	المساهمين	فبراير ٢٠٠٥	عضو	سعادة د. صالح محمد النابت
٧٥٠٠٠	غير تنفيذي / مستقل	المساهمين	يونيو ٢٠٠٧	عضو	السيد محمد إبراهيم السليطي
٢٦٢٦	غير تنفيذي / مستقل	المساهمين	مارس ٢٠١٠	عضو	السيد محمد عبدالله مصطفوي الهاشمي
٢٠٠٠	غير تنفيذي / مستقل	المساهمين	مارس ٢٠١٣	عضو	السيد حسن عبدالله حسن ابراهيم الأصمخ

٢,٤. إجتماعات المجلس

اجتمع المجلس ست مرات خلال الفترة المشمولة في التقرير وفق الجدول التالي:

تاريخ صدور جدول أعمال مجلس الإدارة	الأصوات بالوكالة	عدد الأعضاء الغائبين	عدد الحاضرين	تاريخ الإجتماع	إجتماعات المجلس
٢٨ يناير ٢٠١٤	-	-	٧	١٧ فبراير ٢٠١٤	١
٦ أبريل ٢٠١٤	-	-	٧	٢١ إبريل ٢٠١٤	٢
٣ يوليو ٢٠١٤	-	١	٦	١٦ يوليو ٢٠١٤	٣
٢٩ سبتمبر ٢٠١٤	١	٢	٥	٢٧ أكتوبر ٢٠١٤	٤
٤ نوفمبر ٢٠١٤	-	-	٧	٢٤ نوفمبر ٢٠١٤	٥
٤ ديسمبر ٢٠١٤	٢	٢	٥	١٥ ديسمبر ٢٠١٤	٦

٢, ٥. الواجبات الإستثنائية لمجلس الإدارة

٢, ٩. فصل الواجبات بين رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

ضمنت الشركة فصل الأدوار بين رئيس مجلس الإدارة - سعادة السيد عبد الله بن خالد القحطاني والرئيس التنفيذي - السيد غي سوفاج. وتخضع وظائف كل منهما للإختصاصات المحددة والموثقة بشكل واضح.

إن ميثاق المجلس للشركة يُفصّل واجب الرعاية والولاء (تضارب المصالح واعتبارات صفقات الأطراف ذات العلاقة) الواجب رعايتها من قبل أعضاء المجلس في جميع الأوقات. يضمن الميثاق على وجه التحديد:

٢, ١٠. واجبات رئيس مجلس الإدارة

رئيس المجلس هو المسؤول عن ضمان حسن سير العمل في المجلس، بطريقة مناسبة وفعّالة بما في ذلك إيصال المعلومات بشكل كامل ودقيق وفي الوقت المناسب إلى أعضاء مجلس الإدارة.

لا يجوز لرئيس مجلس الإدارة أن يكون عضواً في أي لجنة من لجان المجلس.

واجبات ومسؤوليات رئيس مجلس الإدارة تشمل ولكنها لا تقتصر على رئاسة المجلس، والاجتماعات العامة، وضمن سير فعال لاجتماعات المجلس، وتشجيع أعضاء المجلس على المشاركة الفعّالة، والموافقة على جدول أعمال اجتماعات المجلس، وتسهيل التواصل الفعال مع المساهمين وإيصال آرائهم إلى مجلس الإدارة، وتقييم أداء المجلس بشكل سنوي.

- أعضاء مجلس الإدارة على علم تام بأنه في حال وجود أي تعارض حقيقي أو متوقع في المصالح يشملهم، يُطلب من عضو مجلس الإدارة الإفصاح عن التعارض، والامتناع عن التصويت و/أو الحضور، عندما يتم تقديم أي قضايا تتعلق بالتعارض على مجلس الإدارة لإتخاذ القرار.
- يتوجب على أعضاء مجلس الإدارة التصرف في نطاق السلطة التي وكلت إليهم بموجب النظام الأساسي للشركة، وتوجيهات المجلس المسنه حسب الأصول، وقرارات المساهمين، والقوانين واللوائح ذات الصلة.
- أعضاء مجلس الإدارة على علم بأنهم مسؤولون عن الخسائر التي تتعرض لها الشركة نتيجة أي عمل غير مصرح به وخارج نطاق سلطتهم.

٢, ٦. تعريف أعضاء مجلس الإدارة وتطوير التعليم المستمر

يتوجب على كل عضو مجلس إدارة منتخب حديثاً أن يصبح ملماً بهيكل الشركة، والإدارة، وجميع المعلومات الأخرى التي تمكنه من تحمل مسؤولياته.

سياسة تدريب مجلس إدارة الشركة توفر لأعضاء المجلس توجيهات بشأن دعم التعليم المستمر والمعرفة التي يمكن الإستفادة منها.

٢, ٧. واجبات أعضاء مجلس الإدارة الغير تنفيذيين

ترد تفاصيل واجبات الأعضاء الغير تنفيذيين في الشركة في ميثاق المجلس. بشكل عام، تشمل الواجبات المشاركة في اجتماعات المجلس ولجان المجلس، ومداولة القضايا الإستراتيجية والسياسة والأداء والمساءلة والموارد والتعيينات الأساسية والمعايير التشغيلية؛ إدارة التعارض في المصالح، ومتابعة الأداء، وحوكمة الشركة وحقوق المساهمين.

قد يطلب أغلبية الأعضاء الغير تنفيذيين في مجلس الإدارة رأي إستشاري مستقل، فيما يتعلق بأي قضية من قضايا الشركة، وذلك على نفقة الشركة.

٢, ٨. الواجبات والممارسات الأخرى للمجلس

كافة ممارسات المجلس التي أوصى بها القانون تم دمجها في ميثاق المجلس المعتمد من قبل مجلس الإدارة. تشمل هذه الممارسات الوصول إلى المعلومات، حضور اجتماعات الجمعية العامة والتدريب الرسمي لأعضاء المجلس.

٣. لجان المجلس

أنشئ المجلس أربع لجان هي: لجنة التدقيق، لجنة الإستثمار، لجنة المناقصات العامة، ولجنة الترشيحات والمكافآت وذلك لتسهيل أعمال المجلس والمساعدة في تنفيذ مسؤولياته وقراراته.

(١) لجنة التدقيق

تأسست لجنة التدقيق منذ عام 2005 من قبل المجلس، وتقوم اللجنة بإرسال التقارير إلى مجلس الإدارة بشأن مراجعتها لفاعلية نظم الرقابة الداخلية للسنة المالية وخلال الفترة لتاريخ الموافقة على البيانات المالية.

بشكل عام، فإن لجنة التدقيق تسعى إلى ضمان أن تكون عملية الإدارة بأكملها توفر رقابة كافية على المخاطر الأساسية لشركة الميرة، من خلال النظر في التقارير الدورية من المراجعة الداخلية والخارجية، إلى جانب المناقشات مع كبار المديرين.

إعتمدت لجنة التدقيق ميثاقاً لمساعدتها في ممارسة صلاحياتها وأداء واجباتها. يُفصّل هذا الميثاق الغرض من اللجنة وتكوينها، وإجراءات اجتماعاتها ومسؤوليات اللجنة.

تتكون لجنة التدقيق من 6 أعضاء:

الاسم	تسمية اللجنة	الوضع
السيد محمد إبراهيم السليطي	الرئيس	عضو مجلس، غير تنفيذي / مستقل
السيد أحمد عبدالله الخلفي	عضو	عضو مجلس، غير تنفيذي / مستقل
السيد حسن عبدالله حسن ابراهيم الأصمخ	عضو	عضو مجلس، غير تنفيذي / مستقل
السيد خالد إسماعيل علي	عضو	تنفيذي – التدقيق الداخلي
السيد السيد محمد سالم	عضو وأمين سر	تنفيذي – التدقيق الداخلي
السيد هشام وليد دلي	عضو	تنفيذي – التدقيق الداخلي

- اجتمعت لجنة التدقيق 5 مرات خلال العام 2014، ويلاحظ أن جميع أعضاء اللجنة لديهم خبرة مالية ومحاسبية.
- مسؤوليات اللجنة كما وثقت في ميثاق لجنة التدقيق هي على النحو التالي:
- إعادة النظر بشكل سنوي في موثيق الإمتثال، ولجنة التدقيق، التدقيق الداخلي، والتوصية إلى المجلس بالتغييرات أو التحديثات.
- التوصية للمجلس بمرشحي مدققي الحسابات الخارجيين، والموافقة على تعويضات مدققي الحسابات الخارجيين، ومراجعة نطاق ونتائج التدقيق، ومدى فعاليتها.
- الموافقة على أي عمل غير التدقيق والتي يتعين على مدققي الحسابات الخارجيين القيام بها.
- المراجعة والتعاون في إستبدال، وتعيين وإعادة تعيين، أو إقالة رئيس الإمتثال والتدقيق الداخلي. أيضا مراجعة الأداء ويوصي مكافأة للرئيس من التدقيق الداخلي والالتزام.
- تأكيد وضمان إستقلال رئيس (رؤساء) الإمتثال، والتدقيق الداخلي، ومدققي الحسابات الخارجيين، بما في ذلك مراجعة الخدمات الإستشارات الإدارية، والرسوم المرتبطة بها التي يقدمها المدققون الخارجيون، كل ذلك بشكل سنوي.
- بالتعاون مع اللجان الأخرى، والإدارة، رئيس (رؤساء) الإمتثال، التدقيق الداخلي ومدققي الحسابات الخارجيين، تتم مراجعة المخاطر الهامة أو احتمالات التعرض الموجودة، وتقييم خطوات الإدارة المتخذة للحد من هذه المخاطر على الشركة.
- بالتشاور مع مدققي الحسابات الخارجيين ورئيس التدقيق الداخلي، يتم النظر في نطاق وخطة التدقيق الداخلي والخارجي.
- بالتعاون مع رئيس التدقيق الداخلي ومدققي الحسابات الخارجيين، يتم مراجعة تنسيق جهود التدقيق، وضمان إكمال التغطية، وتخفيض الجهود المكررة، والإستخدام الفعال لموارد التدقيق.
- بالتعاون مع مدير الشؤون المالية ومدققي الحسابات الخارجيين وعند الإنتهاء من المراجعة الفصلية و الفحص السنوي، تتم مراجعة ماليي:
- التوائم المالية الربعية والسنوية المدققة والبيانات المالية المراجعة السنوية والحواشي ذات الصلة، ونزاهة التقارير المالية للشركة وفقا للمبادئ المحاسبية المعمول بها في الشركة. تتولى لجنة التدقيق الموافقة بالنيابة عن المجلس، على كل التوائم المالية الربع سنوية والإعلانات المتماثلة لثلاث الأرباع الأولى من كل سنة مالية.
- تتولى لجنة التدقيق التوصية إلى مجلس الإدارة، الموافقة على النتائج المالية السنوية والإعلانات ذات صلة:
- تدقيق المدققين الخارجيين للقوائم المالية السنوي والتقارير المرتبطة بها.
- مدى كفاءة نظام الرقابة المحاسبية للشركة.
- المساعدة المقدمة من الإدارة إلى المدققين الخارجيين.
- أي ملاحظات أو توصيات جوهرية ذات صلة من قبل المدققين الخارجيين والمدققين الداخليين مع ردود الإدارة عليها.
- أي تغييرات جوهرية مطلوبة في خطة تدقيق المدققين الخارجيين، وأي صعوبات خطيرة أو خلافات مع الإدارة تمت مواجهتها خلال عملية التدقيق وإيجاد الحلول لها، وغيرها من المسائل المتعلقة بعملية التدقيق.
- النظر والمراجعة السنوية لما يلي بالتعاون مع الإدارة ورئيس الإمتثال والتدقيق الداخلي:
- الملاحظات الجوهرية من قبل التدقيق الداخلي والإمتثال خلال السنة، وردود الإدارة الملحق بها؛
- كفاءة الرقابة الداخلية للشركة على نظام الإدارة والأعمال والتكنولوجيا والممارسات ومخاطر الإمتثال؛
- أي تغييرات مطلوبة في النطاق المخطط من قبل رئيس التدقيق الداخلي وخطة تدقيق الإمتثال.
- الموازنة والتوظيف في التدقيق الداخلي والإمتثال.
- مراجعة الصفقات ذات المصلحة الشخصية، والأنشطة الغير ملائمة للشركة (إن وجدت).
- يستعرض مع رئيس (رؤساء) التدقيق الداخلي والإمتثال أو الإدارة، نتائج مراجعة إمتثال الشركة للقوانين الخارجية وقانون السلوك المهني للشركة.
- مراجعة المسائل القانونية والتنظيمية التي قد يكون لها أثر مادي على البيانات المالية، وسياسات الإمتثال المتبادلة ذات الصلة، والبرامج، والتقارير الواردة من الجهات التنظيمية.
- الإشراف على إدارة إستمرارية الأعمال وتخطيط إستمرارية الأعمال لصالح الشركة.
- لقاء رئيس (رؤساء) التدقيق الداخلي والإمتثال، ومدققي الحسابات الخارجيين، واللجان الأخرى، والإدارة في جلسات تنفيذية منفصلة لمناقشة أية أمور تكون بإعتقاد هذه المجموعات أنه من الواجب مناقشتها مع لجنة التدقيق.
- النظر في وإعداد خطاب لإدراجه في التقرير السنوي والذي يصف تكوين لجنة التدقيق ومسؤولياتها، وكيف الوفاء بها.
- إجراءات إعداد التقارير ومحاضر لجنة التدقيق إلى المجلس، مع التوصيات التي تراها لجنة التدقيق مناسبة.

٢) لجنة الإستثمار

بهدف مساعدة مجلس الإدارة في تقييم أكثر تفصيلاً لفرض الاستثمار، أنشأت لجنة للاستثمار من قبل مجلس الإدارة من خلال قرارها بتاريخ ١٩ ابريل ٢٠٠٥. اختصاصات لجنة الاستثمار تحدد أحكام تكوين اللجنة، إجتماعها، قراراتها، وتوصياتها وأدوارها ومسؤولياتها، وسياسة الاستثمار للمساعدة في اتخاذ القرارات الاستثمارية.

تتألف اللجنة من ٦ أعضاء:

الاسم	تسمية اللجنة	الوضع
سعادة د. صالح محمد النائب	الرئيس	عضو مجلس، غير تنفيذي / مستقل
السيد محمد إبراهيم السليطي	عضو	عضو مجلس، غير تنفيذي / مستقل
السيد محمد عبد الله الهاشمي	عضو	عضو مجلس، غير تنفيذي / مستقل
السيد في سوافاج	عضو	الرئيس التنفيذي – تنفيذي
د. محمد ناصر القحطاني	عضو وأمين سر	نائب الرئيس التنفيذي – تنفيذي
السيد تيك بو تشاو	عضو	المدير التنفيذي للشؤون المالية

اجتمعت اللجنة ١١ مرة خلال العام ٢٠١٤.

٣) لجنة المناقصات العامة

تأسست لجنة المناقصات العامة من قبل المجلس خلال جلسته بتاريخ ٧ مارس ٢٠٠٦ لضمان أن تشتري الشركة أفضل المواد والبضود، بالإضافة إلى تنفيذ الأعمال التجارية والحصول على الخدمات من خلال أفضل الوسائل والظروف الممكنة مع أقل تكلفة. وتحدد لائحة المناقصات والمزايدات اختصاصات اللجنة.

تضم اللجنة ٧ أعضاء:

الاسم	تسمية اللجنة	الوضع
د. سيف سعيد السويدي	الرئيس	نائب رئيس مجلس الإدارة / غير تنفيذي
السيد حسن عبد الله حسن ابراهيم الأصمخ	عضو	عضو مجلس، غير تنفيذي / مستقل
د. محمد ناصر القحطاني	عضو	تنفيذي
السيد تيك بو تشاو	عضو	تنفيذي
السيد خالد إسماعيل علي	عضو – مدقق	تنفيذي – التدقيق الداخلي
السيد عماد الدين محمود الكحلوت	عضو	تنفيذي

اجتمعت اللجنة ٢٢ مرة خلال العام ٢٠١٤.

• إعداد محضر لكل جلسة، والتي يتم توقيعها من قبل رئيس اللجنة وأعضائها الذين حضروا في نهاية كل إجتماع، بغرض تسجيل أعمال والتوصيات الصادرة عن اللجنة.

مسؤوليات اللجنة هي على النحو التالي:

- دراسة ومراجعة واعتماد جميع المقترحات الإستثمارية المختلفة التي تم توجيهها من المجلس، وأية مسائل أخرى أحيلت إلى اللجنة.
- يمكن للجنة إتخاذ قرارات إستثمارية تصل إلى ١٠ مليون ريال قطري للإستثمار الواحد، وأي شيء يتجاوز ذلك يتم إحالته الى المجلس نفسه.
- تكون إستثمارات الشركة في الأنشطة كما وردت في وثيقة التأسيس، ووفقا لقوانين دولة قطر.

مسؤوليات اللجنة هي على النحو التالي:

- طرح المناقصات وتسليم العطاءات.
- دراسة وتقييم تقارير التقييم الفني والمالي في ضوء ما كان مقدم الطلب (العارض) قد إقترح.
- إصدار قرارات بشأن المناقصات أو تقديم توصيات بشأن العرض الأنسب، وفقا لأحكام والإجراءات المنصوص عليها في «لائحة المناقصات والمزايدات».

٤) لجنة الترشيحات والمكافآت

معلومات عن المساهمين المسيطرين والكبار هي على النحو التالي:

١) الأسهم المملوكة من قبل المساهمين المسيطرين

عدد الأسهم	أسم المساهم
٥,٢٠٠,٠٠٠	حكومة دولة قطر

٢) الإفصاح عن الأسهم المملوكة من قبل المساهمين الكبار

النظام الأساسي المعدل ينص على أن يكون مجموع الأسهم التي يمتلكها أحد من المساهمين لا تتجاوز ٥٪ من إجمالي أسهم الشركة وبالتالي المساهم الرئيسي الوحيد هو حكومة دولة قطر.

٦. حقوق أصحاب المصالح

العاملون في الشركة لهم حقوق متساوية على النحو المبين في سياسات وإجراءات الموارد البشرية في الشركة

وافق مجلس الإدارة على سياسة الأجور والحزم التي توفر حوافز للموظفين وإدارة للشركة، وذلك بهدف أداء دائم في أفضل مصلحة للشركة.

٧. نظام الرقابة الداخلية

مجلس الإدارة مسؤول عن نظام الرقابة الداخلية (ICS) في الشركة. وقد اعتمد المجلس مجموعة شاملة من الوثائق بما في ذلك الهيكل التنظيمي، وهيكل الدرجات والمرتببات، وتوصيف الوظائف، والسياسات والإجراءات، وتفويض السلطة المالي والتشغيلي لتنظيم عمليات الشركة. وقد كفل المجلس، من خلال تفويضات السلطة الموجودة، أنه لا يوجد فرد يتمتع بسلطات مطلقة.

تمتلك شركة الميرة وظيفة التدقيق الداخلي المستقل الذي يقدم تقاريره إلى لجنة التدقيق ومجلس الإدارة. تمت الموافقة على الخطة السنوية للتدقيق الداخلي من قبل لجنة التدقيق والتي تغطي مجالات مختلفة من عمليات الميرة. لوظيفة التدقيق الداخلي حق الوصول في جميع الأوقات لجميع الحسابات والدفاتر والسجلات والأنظمة والممتلكات والأفراد من أجل الوفاء بمسؤوليات التدقيق فيها.

ومن واجبات وظيفة التدقيق الداخلي، هو تقديم تقارير شهرية إلى الإدارة، وتقارير ربع سنوية إلى لجنة التدقيق.

٨. صفقات الأطراف ذات العلاقة

للحصول على معلومات حول الصفقات مع الأطراف ذات العلاقة، يرجى الرجوع إلى ملاحظة رقم ٢٥ «الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة» من القوائم المالية المدققة والموحدة لعام ٢٠١٤.

تأسست لجنة الترشيحات والمكافآت في ٢٠١٢/١٢/١٦ وتعنى هذه اللجنة بعدة أمور أهمها:

- دراسة وتقديم الترشيحات لشواغر مجلس الإدارة.
- إجراء مراجعة دورية لمجلس الإدارة ولجانة للتأكد من مدى تطابق أعضائها مع المهارات والمعرفة المطلوبة
- التأكد من وضع سياسة متكاملة للتعاقب والإحلال لأعضاء مجلس الإدارة.
- إصدار خطابات التعيين لأعضاء مجلس الإدارة.
- تقديم الإقتراحات لسياسة شاملة للتعويضات المالية.
- مشاوره الرئيس التنفيذي للتعويضات المالية المقترحة لشاغري الوظائف الإدارية العليا.

وتتكو هذه اللجنة من الإعضاء التالية أسمائهم:

رئيساً	الأستاذ الدكتور/ سيف سعيد السويدي
عضو	السيد/ محمد إبراهيم السليطي
عضو	السيد/ محمد عبد الله المصطفي

واجتمعت اللجنة ٤ مرات خلال العام ٢٠١٤.

٤. أمين سر المجلس

وظفت شركة الميرة أمين سر للمجلس، الذي يحمل أيضا مسؤولية إضافية مديرا للشؤون القانونية في الشركة.

ويعمل أمين سر المجلس بشكل وثيق مع رئيس مجلس الإدارة لترتيب الإجتماعات، ويلعب دوراً حيوياً في تسهيل الاتصال بين أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا. ويحتفظ بمحاضر إجتماعات المجلس، وتوثق قرارات المجلس بصفة مستمرة.

أمين المجلس يحمل مؤهلاً جامعياً في القانون ولديه خبرة في دور مماثل لأكثر من ثلاث سنوات.

٥. معلومات المساهمة

أفصح عن جميع المعلومات المالية في التقرير السنوي للشركة والمتوافر أيضاً على موقع الشركة.

تم وصف مساهمة كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة في الفقرة ٢,٢ أعلاه. ووصفت أسماء الأعضاء، وتكوينها، ومختلف اللجان التي شكّلت من قبل المجلس في الفقرة ٢ أعلاه.

وقعت لجنة المحاسبة لدى هيئة قطر للأسواق المالية بتاريخ ٢٠١٢/١٢/١٩ على الشركة غرامة مالية قدرها مائتي الف ريال قطري لمخالفة أحكام المواد (٤٧،٥٥) من نظام الطرح والإدراج إلا أن الشركة تقدمت لدى اللجنة بعريضة تظلم بتاريخ ٢٠١٢/١/٢٠ وصدر حكم نهائي برفض التظلم.

وقعت لجنة المحاسبة لدى هيئة قطر للأسواق المالية بتاريخ ٢٠١٢/٠٤/٢٣ على الشركة غرامة مالية قدرها مائتي الف ريال قطري لمخالفة البند (٢) من أحكام المادة (١٧٣) من اللائحة الداخلية لسوق الدوحة للاوراق المالية وقد تقدمت الشركة بعريضة لاستئناف الحكم في ٢٠١٣/١/٢٣ ولم يصدر حكماً نهائياً حتى كتابة هذا التقرير.

١٣. تطوير عمليات الحوكمة

- قامت شركة الميرة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بتصميم عمليات الحوكمة والتي تم تنفيذها بعد اعتمادها من قبل مجلس الإدارة:
- عملية إجراء تقييم مؤقت لأعضاء المجلس على أساس سنوي.
 - خطة وعملية التدريب لأعضاء المجلس.
 - عملية إعداد وإصدار التقرير السنوي لحوكمة الشركات.
 - عملية متابعة إستقلال ودورة المدقق. وسيتم الإشراف على ذلك بشكل رسمي من قبل لجنة التدقيق.
 - الوصول إلى المدراء الغير تنفيذيين في المجلس ولجنة التدقيق وذلك للحصول على رأي إستشاري مستقل على نفقة الشركة، تم إدراجه في ميثاق مجلس الإدارة، ومواثيق اللجان فرعية للمجلس.
 - لجنة المكافآت وسياسة المكافآت
 - أنشأت شركة الميرة خلال السنة المالية ٢٠١٢ لجنة مشتركة للترشيح والمكافآت. وقد عملت على إعداد سياسة المكافآت لتعرض على المجلس للنظر في اعتمادها مستقبلاً بغية تعزيز الآليات المتبعة في صرف مكافأة رئيس المجلس وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا واللجان المختلفة، بحيث يسترشد بالممارسات والمحددات المتبعة محلياً وإقليمياً بما لا يتضارب والنظم المتبعة في دولة قطر. وينظر المجلس إلى أن اعتماد سياسة كهذه سيعزز الحوكمة في الشركة.

٩. المدققون الخارجيون

عينت الجمعية العامة السنوية التي إنعقدت في ٢٦ مارس ٢٠١٤ «السادة ديلويت أند توش» في منصب مدقق خارجي لشركة الميرة لسنة ٢٠١٤، بناء على توصيات لجنة التدقيق ومجلس الإدارة، على أن يقدموا مراجعة نصف سنوية وتدقيق الحسابات في نهاية العام.

مدقق الحسابات الخارجي مستقل عن الشركة ومجلس إدارتها.

١٠. سياسة توزيع الأرباح

إن دفع أرباح الأسهم ينشأ في ضوء توصية من مجلس الإدارة ويخضع لموافقة من قبل الجمعية العمومية للمساهمين. فيما يخص عام ٢٠١٣، تمت الموافقة على توزيع أرباح نقدية بقيمة ٨٠ مليون ريال قطري، أي ٨ ريالات قطرية للسهم الواحد من قبل الجمعية العامة السنوية الذي عقد في ٢٦ مارس ٢٠١٤.

١١. سياسة المكافآت

يحكم النظام الأساسي للشركة مكافأة أعضاء مجلس الإدارة، حيث تخضع لموافقة الجمعية العامة، ولا يمكن أن تتجاوز ١٠٪ من صافي الأرباح يمكن توزيعه كمكافأة. في حال عدم تحقيق الشركة لأرباح خلال سنة معينة، يمكن أن توزع الشركة مبلغ إجمالي لأعضاء مجلس الإدارة، شريطة أن لا تتجاوز مكافأة أي عضو من أعضاء المجلس ١٠٠,٠٠٠ ريال قطري سنوياً. لسنة ٢٠١٣، وافق المساهمون على مكافأة مجلس الإدارة بمبلغ ٥,٨٨٥,٢٦٢ ريالاً قطرياً.

يقرر مجلس الإدارة تعويضات الإدارة العليا. وتتكون تعويضات الإدارة العليا من راتب ومكافأة بناءً على الأداء. يقرر المجلس حدود مكونات الراتب الثابت.

يوافق المجلس على المكافأة المرتبطة بأداء الشركة، للرئيس التنفيذي والإدارة العليا والموظفين. في الوقت الحالي، تمارس شركة الميرة مراجعة الأداء السنوي والنصف سنوي لكل عضو من أعضاء فريق الإدارة العليا.

تنصح شركة الميرة في تقريرها المالي عن مكافآت المجلس، والإدارة الرئيسة كجزء من الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة في تقريرها المالي.

١٢. الإمتثال

يقوم القسم القانوني في الشركة بشكل مستمر بتحديث مجلس الإدارة والإدارة العليا عن وضع القوانين والأنظمة الجديدة أو المتغيرة. تسعى الشركة على الدوام إلى الإمتثال لجميع القوانين واللوائح الجديدة أو المتغيرة.

• التدقيق الداخلي

بالإضافة إلى خدماتها القائمة المقدمة، قدم التدقيق الداخلي تقييماً موثقاً عن نظام الرقابة الداخلية بشكل أساس سنوي.

• الإبلاغ عن المخالفات

تم تصميم وتنفيذ آلية لتمكين الموظفين من الإبلاغ عن السلوك الذي يعتبر مشبوهاً، بصورة غير مشروعة وغير أخلاقية أو ضارة للشركة، و قد تم ضمان سرية المعلومات التي وردت، وحماية المُبلِّغين عن المخالفات. كما تم الإشراف الرسمي على هذه العملية من قبل لجنة التدقيق.

• العلاقة مع المستثمرين

لندعم التزام الإدارة في إرساء تواصل شفاف ووثيق مع المساهمين، تم إعداد ونشر إجراءات وصول شاملة وواضحة للمعلومات من قبل للمساهمين.

• السياسات والإجراءات

تم تحسين المجموعة الحالية والشاملة من وثائق الحوكمة، والسياسات الإدارية والمالية. وفي هذا السياق، تم مراجعة الوثائق الموجودة من قبل إستشاري متخصص وتعزيزها من خلال دمج الممارسات الحالية في الوثائق والتأكد من أن الوثائق تغطي كافة العمليات التشغيلية في شركة الميرة.

١٥. الشركات التابعة

شركة الميرة للمواد الاستهلاكية (ش.م.ق) هي الشركة الأم للشركات التالية:

- شركة الميرة للقباضة «ذ.م.م»
- شركة الميرة للتطوير «ذ.م.م»
- شركة الميرة للأسواق المركزية «ش.ش.و»
- شركة الأسواق القطرية «ذ.م.م»
- شركة مخابز الأمراء «ذ.م.م»
- شركة مكتبة الميرة «ش.ش.و»
- شركة ارامكس للخدمات اللوجستية «ذ.م.م»

شركات في الخارج

- أيه ال جي أي التجزئة «ذ.م.م»
- شركة الميرة العمانية «ش.م.ع.م»
- شركة أسواق الميرة «ش.م.ع.م»

١٤. الخطوات التي تم إتخاذها لتحقيق الإمتثال بقانون

حوكمة الشركات المعتمد من هيئة قطر للأسواق المالية

QFMA

المادة ٢ من قانون حوكمة الشركات المعتمد من هيئة قطر للأسواق المالية QFMA، يطلب من الشركات المدرجة الإفصاح عن مدى توافقها مع الأحكام الواردة في القانون، فضلاً عن تبرير وشرح الأسباب والمبررات وراء عدم التوافق.

الميزة تُقدّر مبادئ الشفافية وتحرص على مشاركة خططها الحالية والمستقبلية، من حيث تعزيز مبادئ حوكمة الشركات، مع أصحاب المصالح فيها.

• إدارة المخاطر

تقع على عاتق المجلس المسؤولية الشاملة عن إدارة الشركة. ولتعزيز ممارسات إدارة المخاطر، فإن شركة الميرة بصدد إنشاء وظيفة مستقلة لتقييم وإدارة المخاطر، وتوثيق واضح للأنظمة والسياسات والإجراءات فيما يتعلق بإدارة المخاطر، والتأكد من إجراء تقييم شامل للمخاطر، بما في ذلك تحديد وتنفيذ حدود المخاطر وإعداد تقرير عن المخاطر.

سيحتفظ المجلس بمسؤولية الرقابة وضبط إدارة المخاطر، بدعم من لجنة التدقيق ومجلس الإدارة ووظيفة إدارة المخاطر.

سيتم تعزيز عملية تخطيط التدقيق الداخلي عن طريق مواءمة خطة التدقيق الداخلي المبنية على المخاطر مع ملف مخاطر الشركة، عند إنشائه.

• سياسة الأطراف ذات العلاقة وتعارض المصالح

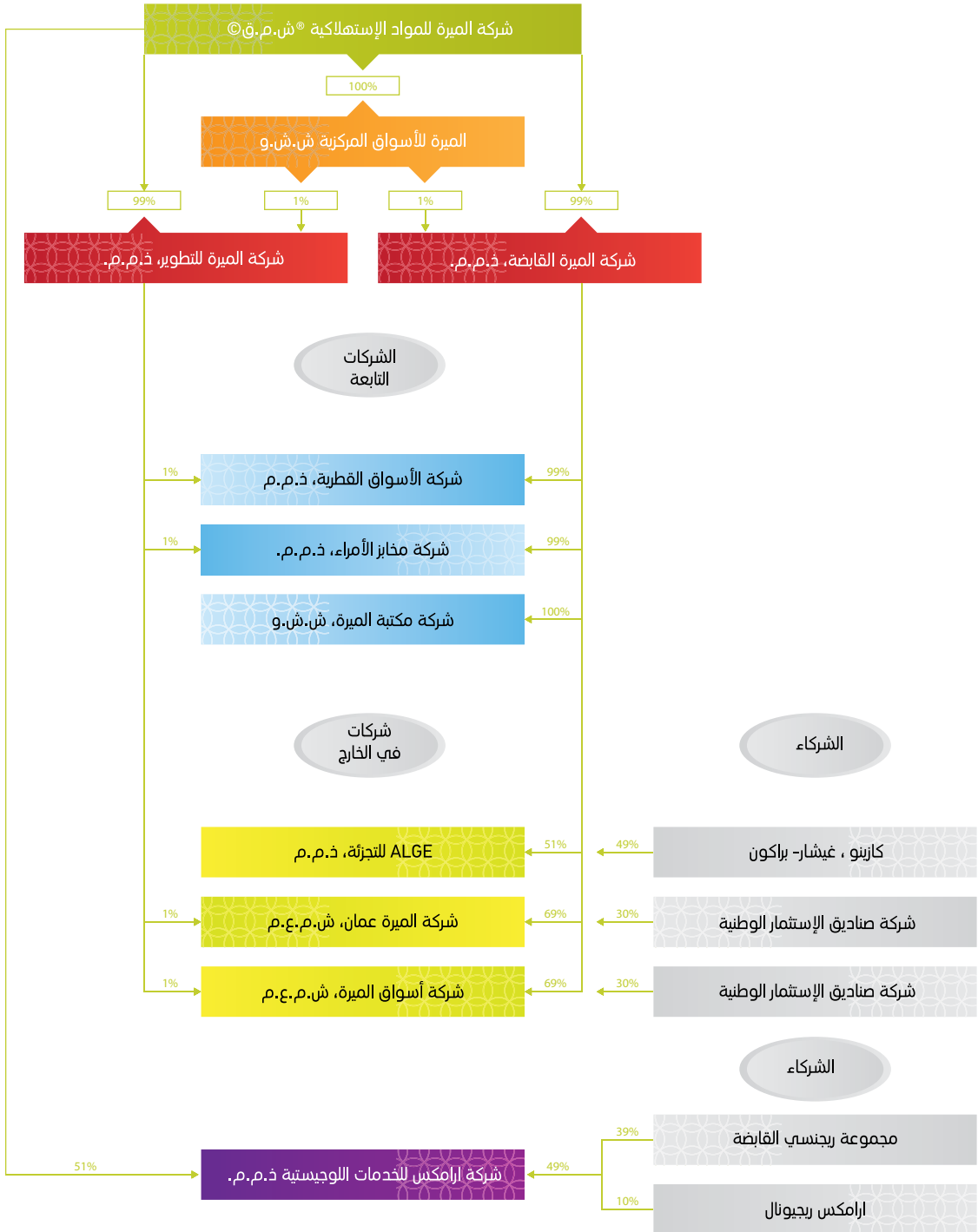
في حين يتم الإفصاح عن الصفقات مع الأطراف ذات العلاقة، قامت شركة الميرة بإعداد سياسة رسمية عن الأطراف ذات العلاقة والتي تحكم الصفقات التجارية مع الأطراف ذات العلاقة وتعارض المصالح المحتمل، فضلاً عن الممارسات والإفصاحات ذات الصلة. وتم الإفصاح عن هذه السياسة بعد اعتمادها.

في ضوء متطلبات الإفصاح المحددة في قانون حوكمة الشركات والمعتمد من هيئة قطر للأسواق المالية QFMA، فإن شركة الميرة ستعزز إفصاحها السنوي الحالي من قبل أعضاء المجلس والإدارة العليا فيما يخص مصالحهم، ومساهماتهم، وتداول أسهم الشركة، ومجالس الإدارة الأخرى، والصفقات الجوهرية مع الشركة، والتوظيف ومساهمة الأقارب، والمؤهلات والخبرات وغيرها من المصالح.

• التداول الداخلي

قامت شركة الميرة بصياغة مبادئ توجيهية واضحة للتداول الداخلي وذلك لمنع أعضاء مجلس الإدارة والموظفين من التداول في أسهم الشركة التي قد تكون عرضة للتداول الداخلي، والإفصاح عن المعلومات ذات الصلة حينما تكون متوافرة. وفي هذا السياق، سيتم تنفيذ عملية الإفصاح عن أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا.

هيكل مجموعة الميرة



الملق ا
- أعضاء
مجلس
إدارتنا



يحمل سعادته درجة الماجستير في علوم الإدارة تخصص في المحاسبة من الجامعة الأميركية، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٩٨، وبكالوريوس في المحاسبة من جامعة قطر - كلية الإدارة والاقتصاد في عام ١٩٩٣. سعادته محاسب قانوني معتمد منذ عام ١٩٩٨، وخبير محاسبي ومالي مُسجّل في المحاكم منذ عام ١٩٩٩.

سعادته وزير الصحة العامة والأمين العام للمجلس الأعلى للصحة منذ ٢٨ أبريل ٢٠٠٩ حتى الوقت الحالي. وقد شغل سعادته أدواراً مرموقة مثل وكيل وزارة الاقتصاد والتجارة، رئيس مجلس إدارة اللجنة المنظمة للألعاب الآسيوية (آسياد)، نائب رئيس مجلس الإدارة لشركة حصاد. نائب رئيس لجنة المناقشة، عضو مجلس إدارة المجلس الأعلى للشؤون الاقتصادية والاستثمارية، عضو مجلس إدارة مصرف قطر المركزي، رئيس مجلس الإدارة وعضو مجلس إدارة مهرجان قطر البحري، وعضو مجلس إدارة الهيئة الوطنية للصحة. سعادته رئيس لجنة المحاسبين القانونيين. سعادته أيضاً رئيس وعضو مجلس إدارة شركة الإستثمارات القطرية الرياضية (QSI).



سعادة السيد عبد الله بن خالد القحطاني

رئيس مجلس الإدارة - مرشح من قبل حكومة دولة قطر

الدكتور سيف حاصل على دكتوراه في الاقتصاد من جامعة دورهام، المملكة المتحدة. وحاصل على درجة الماجستير من جامعة بول ستيت، الولايات المتحدة الأمريكية. ودرجة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة ولاية أوريغون، الولايات المتحدة الأمريكية.

يمتلك الدكتور سيرة مهنية واسعة وديناميكية. حالياً، يشغل الدكتور سيف منصب نائب رئيس جامعة قطر للتخطيط والتطوير منذ نوفمبر ٢٠٠٨ حتى الوقت الحاضر. تتضمن الخبرة السابقة كونه المدير التنفيذي لمشروع روافد، والمدير التنفيذي لمشروع سيردال في جامعة قطر. خدم في العديد من اللجان وفرق المهام في كل من قطر وخارجها. سجل الدكتور سيف الأكاديمية تضم لأثثة من الأبحاث المنشورة في مجال تخصصه. وهو عضو مجلس إدارة شركة الميرة للمواد الإستهلاكية منذ عام ٢٠٠٥ حتى الآن. وهو نائب رئيس مجلس الإدارة من عام ٢٠٠٧ حتى الآن. وكان عضو مجلس إدارة سوق الدوحة للأوراق المالية (بورصة قطر حالياً) من ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٢.

الدكتور سيف يملك خبرة غنية في قطاع التعليم، حيث بدأ حياته المهنية في مركز دراسات التنمية في جامعة قطر في عام ١٩٨٣، ثم أصبح معيداً في كلية الإدارة والاقتصاد في عام ١٩٨٥، وتمت ترقيته في وقت لاحق ليصبح «أستاذا» في تخصصه. وبالإضافة إلى ذلك، كان نائب رئيس والمدير التنفيذي لتكوين وعملات نظام أوراكل في جامعة قطر من عام ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٦. وكان رئيس لجنة المتابعة لترشيح أعضاء هيئة التدريس في جامعة قطر ٢٠٠٢-٢٠٠٥، وعضواً في مجلس جامعة قطر ١٩٩٥-٢٠٠٣. يدير الدكتور سيف حالياً مشروعين طموحين جداً في جامعة قطر هما: الخطة الإستراتيجية للجامعة و الاعتماد المؤسسي للجامعة.

هو رئيس لجنة المناقصات العامة في شركة الميرة.



الدكتور سيف سعيد السويدي

نائب رئيس مجلس الإدارة - مرشح من قبل حكومة دولة قطر

في يونيو من عام ٢٠١٣ م عين سعادة الدكتور صالح بن محمد النائب وزيراً للتخطيط التنموي والاحصاء. وكان الدكتور صالح أميناً عاماً للتخطيط التنموي منذ يونيو ٢٠١١. وقبل تعيينه أميناً عاماً، كان سعادته يشغل منصب مدير إدارة التنمية المؤسسية بالأمانة العامة للتخطيط التنموي، وقبل ذلك شغل منصب مدير إدارة التنمية الاقتصادية بالوكالة. وساهم سعادته بشكل رئيس في تطوير رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠، واستراتيجية التنمية الوطنية ٢٠١١-٢٠١٦.

أكاديمياً، حصل الدكتور صالح النائب على درجة الدكتوراه في الاقتصاد، ودرجة الماجستير في إدارة الأعمال والاقتصاد. وحصل على درجة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة قطر. وبعد تخرجه من الجامعة عمل لفترة قصيرة في مصرف قطر المركزي قبل أن ينتقل إلى الوسط الأكاديمي عام ١٩٩٣، فعمل بكلية الإدارة والاقتصاد بجامعة قطر وقام بتدريس مقررات الاقتصاد حتى عام ٢٠٠٨.

وهو رئيس لجنة الاستثمار في شركة الميرة.



سعادة الدكتور صالح محمد النائب

عضو مجلس إدارة مُنتخب

السيد الخليفي وهو طالب دكتوراه في خدمة التسويق في جامعة وارويك، المملكة المتحدة. وهو يحمل درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة أوكلاهوما سيتي، الولايات المتحدة الأمريكية.

شارك في منصب مساعد وزير للشؤون الإدارية في المجلس الأعلى للصحة منذ عام ٢٠٠٩. وكان نائب رئيس مجلس الإدارة والمدير العام لشبكة قناة الجزيرة الشبكة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠٠٩. كما أنه شغل منصب نائب المدير العام لدعم الشركات واللجنة المنظمة ٢٠٠٣-٢٠٠٧. وبالإضافة إلى ذلك، شغل السيد الخليفي عدة مناصب في مؤسسات تعليمية مختلفة ودوائر حكومية، بما في ذلك الخبرة في مجال التدريس في مجال إدارة الأعمال في جامعة قطر.

هو عضو لجنة التدقيق في شركة الميرة.



السيد أحمد عبد الله الخليفي

عضو مجلس إدارة مُنتخب

حصل السيد السليطي على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٨٩.

وهو نائب الرئيس التنفيذي للشؤون المالية والإدارية، في شركة قطر للملاحة منذ عام ١٩٩٨. وهو عضو في مجلس إدارة العديد من الشركات مثل شركة حلول للخدمات أوف شور، شركة الميرة للمواد الاستهلاكية، شركة بيما للتأمين، بروة العقارية وبنك بروة.

هو رئيس لجنة التدقيق، وعضواً في لجنة الاستثمار في شركة الميرة.



السيد محمد إبراهيم السليطي

عضو مجلس إدارة مُنتخب

الهاشمي حاصل على شهادة بكالوريوس في علوم إدارة الأعمال والتسويق.

وهو المدير العام لقطاع الأعمال الخاص مجموعة الهاشمي منذ عام ٢٠٠٧. لدى السيد الهاشمي لديه خبرات أخرى، حيث إنه مدير/محلل تسويق أول بنك قطر للتنمية الصناعية منذ ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٥. شغل منصب مدير تطوير الأعمال في شركة الخليج للمخازن ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٧، وتقلد عضوية مجلس إدارة النادي الأهلي ٢٠٠٠-٢٠٠٧.

وهو عضو لجنة الإستثمار في شركة الميرة.



السيد محمد عبدالله مصطفى الهاشمي

عضو مجلس إدارة مُنتخب

حصل على بكالوريوس إدارة أعمال في عام ٢٠٠٠ من جامعة
ميامي، فلوريدا.

عمل بالخدمات المصرفية بينك «HSBC».
عمل بالخدمات المصرفية بالبنك التجاري في الفترة من ٢٠٠١ حتى ٢٠٠٥.
حالياً رئيس قسم الخدمات المصرفية الخاصة بينك قطر الوطني.



السيد حسن عبدالله حسن ابراهيم الأضح
عضو مجلس إدارة مُنتخب



Al Meera  الميرة

